Warith Scientific Journal

تنويع الائتمان كدالة للقدرات الادارية عبر محددات الحجم والنمو
بحث تحليلي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Credit Diversification as a Function of Managerial Capacity across Determinants of Size and Growth

أ.م.د علي أحمد فارس
Prof. Dr. Ali Ahmed Fares
ali.ahmed@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والإقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

زهراء نزار عبد الوهاب
Zahra Nizar Abdel Wahab
Zahraa.nizar@s.uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والإقتصاد
Karbala University / College of Administration and Economics

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحديد علاقة التاثير بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث وتنويع الائتمان عبر محددات الحجم والنمو، تم الإعتماد على التقارير السنوية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغة (8 مصارف) من إجمالي المصارف المدرجة والبالغ (24 مصرفًا) للمدة (2006-2020). وللوصول الى حل اشكالية البحث المتولدة من افتقار المصارف عينة البحث للمستويات التامة للقدرة الادارية والتي قد تكون السبب الاول في توجه المصارف عينة البحث نحو تركز الائتمان على قطاعات اقتصادية محددة ضمن تاثير عدد من المحددات الخاصة بين المصارف (الحجم والنمو). تم قياس وتحليل متغيرات البحث بإستخدام عدد من النسب والأساليب المالية كـ (إسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelope Analysis)(DEA)، إسلوب تحليل هيرشمان_ هيرفندال (HHI) (Herfndahl-Hirschman)، اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الموجودات، نمو الموجودات). كما تم إختبار فرضيات الدراسة بإستخدام البرنامج الإحصائي (SmartPLS.v.3). وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها (إن هناك علاقة تاثير معنوية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في تنويع الائتمان عبر محددات الحجم والنمو)، هذا وإختتم البحث بعدد من التوصيات أهمها (ضرورة إهتمام المصارف عينة البحث برفع مستويات القدرة الإدارية لبلوغ المستويات التامة لما لها من تاثير إيجابي على تنويع الائتمان عبر محددات الحجم والنمو).

الكلمات المفتاحية: القدرة الإدارية، الحجم، النمو، تحليل مغلف البيانات (DEA)، تنويع الائتمان.

Abstract

The research aims to measure and determine the relationship of influence between the administrative capacity of the research sample banks and the diversification of credit through the determinants of size and growth. (2006-2020). In order to reach a solution to the research problem generated by the research sample's lack of full levels of administrative capacity, which may be the first reason for the research sample banks' orientation towards focusing creditors on specific economic sectors within the influence of a number of special determinants between banks such as size and growth. The research variables were measured and analyzed using a number of ratios and financial methods such as (Data Envelope Analysis (DEA), Herfndahl-Hirschman, natural logarithm of total assets, asset growth). The hypotheses

of the study were also tested using the statistical program (SmartPLS.v.3. The research reached a set of results, the most important of which is (there is a significant effect relationship to the administrative ability of the research sample banks in diversifying credit through the determinants of size and growth), and this research concluded with a number of recommendations The most important of them (the necessity of the interest of the research sample banks in raising the levels of administrative capacity to reach the full levels because of their positive impact on credit diversification through the determinants of size and growth).

Keywords: managerial capacity, size, growth, data envelope analysis (DEA), credit diversification.

1 - المقدمة:-

ان للقدرة الادارية اليوم دور بالغ الاهمية لتأثيرها الواضح على قرارات التمويل والتشغيل اليومية كافة وفاعليتها في المواءمة بين تدنية التكاليف التنافسية وتعظيم إيرادات الأنشطة مع تزايد المنافسة الشديدة والتعقيد وعدم اليقين إضافة الى ندرة الموارد. لذا فإن القدرة الإدارية تعد موجه أساسي لتنويع الائتمان بين المصارف المختلفة كونها العنصر الفعال والعامل الأساس في رسم إتجاه السوك الكمي والنوعي الداعم للتنويع الخاص بعملية منح القروض للقطاعات الإقتصادية المختلفة، في ظل وجود عدد من الخصائص والمتغيرات ذات الأهمية الكبرى بين المصارف المختلفة كالحجم ومستوى النمو السنوي.

فإن مواضيع القدرة الإدارية للمصارف وتنويع الائتمان والحجم والنمو يستحقون البحث لأهميتهم في إنعاش النشاط الإقتصادي وفاعليتهم في مواجهة الأزمات المالية، الأمر الذي يتطلب قياس وتقييم القدرة الإدارية وتنويع الائتمان والحجم والنمو باستعمال النسب والأساليب والبرامج المالية وإختبار الفرضيات من خلال البرامج الاحصائية التي تحلل علاقة التاثير بين المتغيرات.

وعليهِ تكون البحث من اربعة من المباحث النظرية والتطبيقية، اذ تناول المبحث الاول منهجية البحث واوضح الثاني الفرشة النظرية لمتغيرات البحث كافة، كما تناول الثالث الجانب التحليلي والاحصائي لقياس وتحليل متغيرات البحث كافة واختبار الفرضيات، بينما اختتم البحث بالمبحث الرابع الذي تناول الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة

2- منهجية البحث

2-1- مشكلة البحث:

سيتم وصف مشكلة البحث من التساؤلات كما يلي:-

2-1-1- هل تمتلك إدارات المصارف عينة البحث القدرة التامة الازمة لتحقيق الاهداف؟

2-1-2- هل تتوجه المصارف عينة البحث نحو تنويع الائتمان؟

2-1-3- هل تؤثر القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في تنويع الائتمان عبر محددات الحجم والنمو؟

2-2- أهداف البحث:

تم صياغة أهداف البحث الحالي على النحو الآتي:-

2-2-1- قياس وتحليل القدرة الإدارية، تنويع الائتمان، الحجم والنمو للمصارف عينة البحث.

2-2-2- قياس تأثير القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في تنويع الائتمان عبر محددات الحجم والنمو.

2-3- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من الناحية الأكاديمية عن طريق عرض المفاهيم الهامة المرتبطة بصورة مباشرة بمدى صلاحية القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث على تنويع القروض الممنوحة الى القطاعات المختلفة في ظل تفاوت الحجوم ومستويات النمو السنوية بين المصارف المختلفة. أما أهميته الميدانية فتظهر في تقديم الأسس العلمية لتستند عليها المصارف للوصول الى زيادة إدراك الوحدات الإدارية لمفهوم القدرة الإدارية ودورها الهام في تحفيز وتنويع عملية الائتمان وإدارته بفاعلية لتعظيم وتنمية الإيرادات المستقبلية تعويضا عن القيمة الحالية للأموال في ظل الحجم والنمو بين المصارف ودورهما الهام كونهما من الخصائص الرئيسية المرتبطة بالمصرف.

2-4- فرضيات البحث:

تم تمثيل فرضيات البحث كما يلي:-

2-4-1- تمتلك إدارات المصارف عينة البحث قدرة إدارية تامة اللازمة لتحقيق الاهداف.

2-4-2- تتوجه المصارف عينة البحث نحو تنويع الائتمان.

2-4-3- لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في تنويع الائتمان عبر محددات الحجم والنمو.

2-5- مجتمع وعينة البحث:

شمل مجتمع البحث كافة المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي)، بعددٍ إجمالي بلغ (24) مصرفًا باستثناء المصارف الاسلامية لطبيعة عملها المغايرة لاهداف البحث، أما عينة البحث فكانت عبارة عن عينة قصدية من ثمانية مصارف تجارية وهي (مصرف بغداد، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والإستثمار، مصرف الشمال للتمويل والإستثمار، مصرف المنصور للإستثمار).

كما شملت الحدود الزمانية عدد السنوات التي توفرت فيها البيانات اللازمة لاتمام متطلبات البحث ابتداء من (2006-2020).

2-6- مقاييس البحث:

تم استعمال عدد من النسب والأساليب المالية لقياس وتقييم متغيرات البحث كالآتي:-

2-6-1- إسلوب تحليل مغلف البيانات(DEA) (Data Envelope Analysis) (DEA) لقياس وتحليل القدرة الادارية.

2-6-2- إسلوب تحليل هيرشمان_هيرفندال (HHI) (Herfndahl-Hirschman) لقياس وتحليل تنويع الائتمان.

2-6-3- اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الموجودات لقياس وتحليل الحجم.

2-6-4- نمو الموجودات لقياس وتحليل النمو.

3 - الجانب النظري

3-1- القدرة الادارية

3-1-1- مفهوم القدرة الادارية واهميتها:-

تعتبر القدرة الإدارية كامنة بطبيعتها ولا يمكن ملاحظتها وقياسها بسهولة، لكن في الوقت ذاتهِ فإن كافة أنشطة ووظائف المصرف تحدد وتنفذ تبعًا لصلاحيات وخبرة ومعرفة وإدراك وحداتهِ الإدارية، مما دفع الى ضروره وضع مفهوم متطور ذي إحاطة شاملة بمفردات القدرة الإدارية (Phan,2021:193) كما في الجدول الآتي:

جدول(1) يوضح مفهوم القدرة الإدارية حسب آراء عينة من الباحثين السابقين

الباحث	المفهوم
(Caiden,1973:330)	قدرة الحصول على النتائج المرجوة مع الأخذ بنظر الإعتبار المهام المحددة والموارد المتاحة لأدائها، وبيئة تعيينها ومحاولة تقييمها في ظل حالات الإحتمالية والاتأكد، وتقدير الأداء المستقبلي في ظل نقاط القوة والضعف في كلٍ من الوحدات الإدارية والفرص المتوفرة.
(Dosi,etal.,2000:2)	سمة سد الفجوة بين الاهداف والنتائج بطريقةٍ ما، بشكلٍ تكون فيهِ النتائج مماثلة الى الأهداف المراد تنفيذها.
(Helfat,etal.,2007:3)	"قدرة المديرين على إنشاء أوتمديد أوتعديل قاعدة الموارد للمصرف".
(Cingolani&Fazekas ,2017:3)	السمات التنظيمية، الهيكلية، والطارئة اللازمة لتمكين المصرف من التكيف المطلوب للوصول الى الكفاءة والشفافية والشمول في آنٍ واحد.
(Puchr&Martinos,20 18:11)	إنها طريقة تفاعل مزيجًا من الإدارة والموارد البشرية والهيكل التنظيمي والأنظمة والقوانين والأدوات داخل وخارج المصرف لأداء الأنشطة المختلفة وإمكانية تخطي العقبات وحل المشكلات والعمل على تحديد الأهداف وتنفيذها.

تجلت أهمية القدرة الإدارية ضمن عدد من النقاط الآتية:-

3-1-1-1- إمكانية تحديد الأولويات، وكذلك رصد وحل المشاكل والحد منها وتجنب تكرارها من خلال التخطيط طويل الأجل وتنفيذ ومراقبة السياسات اللازمة لإنتاج الخدمات بكفاءة وفاعلية (Pritchett,etal.,2013:1).

3-1-1-2- إمكانية إستغلال الموارد المتاحة، الإستغلال الأمثل وربطها بالإجراءآت اللازمة لتنفيذ الخطط المرسومة بالفعل، لكونها عنصرًا مهمًا من عناصر ربحية وديمومة المصارف (Howlett,2019:125).

3-1-1-3- ضمان الأمان والخصوصية في المعاملات، إضافة الى التنفيذ الدقيق لأعداد كبيرة جدًا من المعاملات، وتقديم الخدمات بالطرق الملائمة والفعالة (Osterweil,etal.,2007:124).

3-1-2- وظائف القدرة الإدارية:-

إن دور وقدرة الوحدات الإدارية في المصارف يبرز من خلال الأهمية النسبية المرتبطة بكل وظيفة من وظائفها كما يلي (Howlett,2015:125):-

3-1-2-1- القدرة على توقع التغيير.

3-1-2-2- القدرة على تطوير البرامج.

3-1-2-3- القدرة على جذب وإمتصاص الموارد البشرية والمالية وإدارتها بالشكل الأمثل ومدى موائمتها مع الكلف التنافسية.

3-1-2-4- القدرة على تقييم الأنشطة والخدمات الحالية والمستقبلية.

3-1-2-5- القدرة على تطبيق الدروس والخبرات على الأنشطة والخدمات المستقبلية.

3-1-3- مؤشر قياس القدرة الإدارية:-

إتخذ إسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) (Data Envelope Analysis) كمؤشر لقياس وتقييم القدرة الإدارية بين المصارف إذ عرفهُ (Cakar,etal.,2021:1752) على إنهُ إسلوب تحليل تستخدمهُ المصارف لتقييم القدرة الإدارية وقياس التغييرات الطارئة عليها، لتنحصر نسبتهُ المعيارية بين (0-1)، فتمثل القيمة (1) مستويات القدرة الإدارية التامة المكونة بذلك حدودًا فعالة مغلفة للمستويات الدنيا لقدرات المصارف الأخرى ذات القيمة (0) لتكون كنقطة مرجعية معيارية لتلك المصارف ويحسب كما في المعادلة الآتية:

$$\frac{\sum_{i=1}^{s} u_i\, y_{ik}}{\sum_{j=1}^{m} v_j x_{jk}}\; k = 1 \ldots . n \qquad \cdots\cdots (1)$$

إذ إن (Demerjian,etal.,2012:1232):

s تمثل المخرجات بينما ال m تمثل المدخلات ل n من المصارف، إضافةً لتعيين وزن لكل مخرجٍ ومدخلٍ مشارًا لها ب (u ، v)، أما كميات المخرجات والمدخلات فيشار لها بواسطة γ، χ على التوالي.

2- تنويع الائتمان

3-2-1- مفهوم الائتمان:-

تلعب المصارف التجارية دور مهم في التنمية الإقتصادية، فهي تعزز النمو الإقتصادي لأي بلد من خلال دور الوساطة والخدمات المالية اللتي تقدمها للمجتمع مما دعى الى ضرورة التعرف على مفهوم الائتمان لكونه النشاط الأهم للمصارف (Funso,etal.,2012:31) كما في الجدول الآتي:-

جدول(2) يوضح مفهوم الائتمان حسب آراء عينة من الباحثين السابقين

الباحث	المفهوم
(Saunders&Comett,2003: 230)	مقدار من الأموال الممنوحة للعملاء من قبل المصارف و يجب إعادتها لها عن طريق تسديد المبلغ الرئيسي مع مستحقات الفوائد السنوية المستحقة عليه بشكلٍ دوري ومنتظم.
(Mishkin,2007:223)	أقل الموجودات المتداولة سيولةً بالنسبة للمصرف، إذ لايمكن تحويلها الى نقد بسهولة إلاعند تأريخ الإستحقاق.
(Kaaya,2013:55)	عملية يُسمح بموجبها حيازة الخدمات دون الدفع الفوري لها بناءًا على إتفاق تعاقدي للدفع لاحقًا.
(Ashraf&Shen,2019:2)	مصدرًا رئيسيًا للتمويل الخارجي للقطاع الحقيقي في جميع أنحاء العالم، والمساهم في نمو القطاع الحقيقي، من خلال تكوين رأس المال العامل من قبل الشركات، وتعزيز الإستهلاك من السلع والخدمات من قبل الأسر.

3-2-2- الأنواع الرئيسية لتوجيه تنويع الائتمان:-

يعمل تنويع الائتمان على زيادة مرونة المصارف في مواجهة الصدمات المتعرضة لها، من خلال التنويع في القروض الممنوحة لعددٍ من القطاعات الإقتصادية المختلفة، إذ إنهُ يقلل من الإرتباط بين كلًا من مخاطرة وتدفق الأرباح المختلفة (Gelman,etal.,2021:2). لذا سيتم التطرق الى الأنواع الرئيسية لتلك القروض كلآتي -:(Koch&Macdonald,2015:507)

3-2-2-1- القروض العقارية:- تمنح المصارف هذا النوع من القروض على ان يتم ضمانه بممتلكات عقارية سواء كانت من الاراضي اوالعقارات اوالمباني اوغيرها من الممتلكات الاخرى، ويمكن ان تاخذ شكل قروض قصيرة الاجل لاغراض التشييد والبناء وتطوير الاراضي، اوطويلة الاجل لتمويل شراء الاراضي والمباني وغيرها من معدات العمل الاخرى مثلا، مقابل ان تكون ملكيتها للمصرف لحين قيام الزبون بسداد قيمتها بالكامل ليتنازل المصرف بعد ذلك عن ملكيتها، ويشغل هذا النوع الحيز الاكبر من اجمالي محفظة قروض المصرف لكنها ذات المخاطرة الاكبر (Iosifidi,etal.,2021:2).

3-2-2-2– القروض (التجارية، الصناعية، الزراعية):- يؤدي النظام المصرفي في ضوء ما يمنحه من قروض للشركات وغيرها من الوحدات الاقتصادية، لاغراض التجارة والصناعة وحتى للبنية التحتية، اللازمة لمساعدتها في تمويل راس المال العامل، وقيامها بالاعمال الصناعية والتجارية التي تضمن تنمية الناتج القومي الاجمالي، دور حاسما في زخم النمو الاجمالي لاقتصاد تجاري وصناعي نام هذا بلاضافة الى القروض التي يتم منحها للمزارعين للاسهام في زراعة المحاصيل وشراء الماشية والبذور والاسمدة وغيرها، وغالبا ماتكون هذه القروض بفائدة منخفضة(Rose,2008:513).

3-2-2-3- القروض الفردية (للافراد):- تقدم المصارف قروض شخصية للزبائن، لغرض تمويل مشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية والشخصية (Ayyildiz,etal.,2020:1). تكون هذه القروض حاملة لالمعدل عائد اعلى من باقي الانواع الرئيسة للقروض وذلك للتعويض عن الخسائر المحتملة المرافقة لها لمخاطرتها العالة، وعلى الرغم من ان معظمها يحمل المعدل فائدة ثابتة الا انها ذات اقساط اكبر حساسية لالمعدل العائد، وهذا يبين سبب اجالها القصيرة التي تتراوح من (1-4) سنوات (Rose,2008:513).

3-2-2-4- قروض الاعمال:- تقدم معظم المصارف قروضا للاعمال لكل من الشركات والمؤسسات المالية المختلفة لتمويل استثماراتها، وذلك بعد ان يقدم صاحب العمل خطة عمل رسمية للمراجعة تتضمن شروطا وضمانات شخصية، وعادة مايكون استحقاقها لمدد طويلة تتراوح بين (5-25) سنة، اما اسعار الفائدة فتكون قابلة للتفاوض في بعض الاحيان (Curtis&Brock,2021).

3-2-2-5- قروض اخرى (الخدمية):- وهي عبارة عن قروض متنوعة تشمل قروض الاوراق المالية والقروض الممنوحة لتمويل القطاعات الخدمية بما فيها (النقل، السياحة والفنادق، النفط والغاز، وغيرها) ولها اجال استحقاقات مختلفة (Koch&Macdonald,2015:507).

3-2-3- مؤشر قياس تنويع الائتمان:-

إتخذَ إسلوب هيرشمان- هيرفندال (Herfndahl-Hirschman)(HHI) كمؤشرًا لقياس تنويع وتركيز القروض الممنوحة، ويعرف على إنهُ مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصارف في الصناعة أو القطاعات الإقتصادية المحددة المعبر عنها بأرقام حقيقية أوكسور عشرية، وتتراوح قيمتهُ بين (0-10000) نقطة، فتزداد درجة التركيز، وينعدم التنويع بزيادة عدد النقاط عن الصفر ويحسب كما في المعادلات الآتية:

$$(HHI)_{bt} = \sum_{i=1}^{n} r_{bti}^2 \qquad \cdots\cdots (2)$$

$$r_{bti} = \frac{r_i^{bt}}{\sum_{j=1}^{n} r_j^{bt}} \qquad \cdots\cdots (3)$$

إذ إن (Tabak,etal.,2010:6):

$(HHI)_{bt}$ = مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصرف (b) في الزمن (t).

ISSN: 2618-0278 Vol. 5No. 16 December 2023

r_i^{bt} = إجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، للقطاع (i).

$\sum_{j=1}^{n} r_j^{bt}$ = إجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، الى جميع القطاعات (j).

3-3- الحجم:-

إن المصارف الكبيرة ذات الحجم الأكبر تتمتع بميزة وجود عددًا كبيرًا من المقترضين والعملاء ووفورات الحجم والتنويع، لإن المزيد من رأس المال السهمي يؤدي الى التقليل من الحاجة الى التمويل الخارجي، وإنخفاض تكلفة رأس المال وتكاليف الإفلاس، هذا بالإضافة الى إنخفاض تكاليف الرافعة المالية والمخاطر المصاحبة لها لتأثيرها السلبي على الربحية الإجمالية وقدراتهُ وأدائهُ (Batten&Vo,2019:1418).

كما أفادَ (Sakawa,etal.,2020:2) إن تقييم المصارف الكبيرة الحجم يرتبط بشكلٍ إيجابي بحجم موجوداتها، كما يؤثر هيكل حجم المصرف على الإقتصاد الحقيقي من خلال تأثيرهُ على معنويات الأفراد والشركات، و يؤثر بدورهِ على سياسات إنفاقهم وإستهلاكهم، مماجعل هناك مزايا وعيوب بين كل من المصارف الكبيرة والصغيرة في عدد من النواحي كما يلي (Hughes&Mester,2013:561)، (Berger,etal.,2020:155):-

3-3-1- التنويع الأفضل:- تعد المصارف الكبيرة أكثر تنوعًا من المصارف الصغيرة، مما رافق ذلك بعض العيوب بالمقارنة بين الحجمين:-

3-3-1-1- يزيد التنويع من مخاطر الائتمان في المصارف الكبيرة مقارنةً بالمصارف الصغيرة، لإنهُ قد ينطوي على مزيدًا من الإستثمار في الموجودات ذات المخاطر العالية.

3-3-1-2- تتعرض المصارف الكبرى المشاركة في مجاميع أوسع من الأنشطة، الى مشاكل الوكالة الإدارية مقارنةً بالمصارف الأصغر.

3-3-1-3- يؤدي التنويع الى زيادة المخاطر بالنسبة للمصارف الكبيرة، لإنها تميل للإحتفاظ برأس مالٍ أقل، فتعوض أي تخفيضات في مخاطر الائتمان نتيجة التنويع، الى زيادة في الرافعة المالية مما يعرضهُ لمخاطر أكبر.

3-3-2- المزيد من التنظيم والإشراف التحوطي:- تخضع المصارف الكبيرة الى أنظمة رقابية مشددة وصارمة وأكثر تحوطًا مقارنةً بالمصارف الصغيرة أو المتوسطة الحجم.

3-3-3- زيادة الوصول الى ضمانات الإنقاذ الحكومية الضمنية:- ينظر الى المصارف الكبيرة على إنها أكثر إحتمالًا لتلقي عمليات الإنقاذ الحكومية وعمليات الدعم، وإغاثة القروض المتعثرة مقارنةً بالمصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم.

لذا تم وضع آلية لقياسهِ متمثلة بأخذ اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الموجودات، فكلما كانت درجة القياس أكبر كانت أفضل، إذ تعتبر المصارف ذات الموجودات الإجمالية الأقل من (1مليار دولار) مصارف صغيرة؛ وذات الموجودات الإجمالية تتراوح بين (1-3 مليار دولار) مصارف متوسطة الحجم، أما تلك المصارف التي

لـديها أكثـر مـن (3 مليـار دولار) فـي مجمـوع الموجـودات فتصـنف علـى إنهـا مصـارف كبيـرة الحجـم ويحسـب كمـا يلي (Vo,etal.,2021:3):-

$$S_{it} = \ln(TA) \quad \ldots\ldots\ (4)$$

إذ إن (S_{it}) = رمز يشير الى مؤشر قياس حجم المصرف (i) للعام (t).

$\ln_{(TA)}$= اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الموجودات.

3-4- النمو:-

يعـد النمـو عمليـة تحقيـق نسـب تغييـر إيجابيـة سـنوية لقـيم الموجـودات (Kobayashi&Bremer,2022:1). وبمـا إن نموهـا يـرتبط بشـكلٍ كبيـر بـالنمو الإقتصـادي، فـإن أي تخلـف للقطـاع المصـرفي يقـود الـى مسـتويات نمـو أبطـأ علـى مسـتوى الإقتصـاد الكلـي، لإنـهُ يرجـع الـى النمـو فـي الخـدمات الجديـدة والمبتكـرة المقدمـة مـن قبـل المصـارف لتمويـل الشـركات وتحقيـق التنميـة الماليـة لهـا (Thampy&Tiwary,2021:97). ولمـا كـان النمـو عمليـة غيـر منتظمـة ولـيس لهـا موعـد محـدد، فـإن التنبـؤ بـه ذا أهميـة كبـرى لصـانعي القـرار، لـذا مـن الضـروري قياسـهُ وتحليلـهُ لتحديـد مسـتويات النمـو الدوريـة بـين المصـارف المختلفـة مـن خـلال تطبيـق معادلـة نمـو الموجـودات لمعرفـة نسـبة التغييـر فـي النمـو السـنوي وكلمـا كانـت النسـبة أكبـر دل ذلـك علـى وجـود معـدلات نمـو سـنوية إيجابيـة كمـا يلـي (Krasniqi&Mustafa,2016:3):-

$$G_{it} = \frac{A_2 - A_1}{A_1} \quad \ldots\ldots\ (5)$$

إذ إن G_{it} = رمز يشير الى مؤشر النمو للمصرف (i) للعام (t).

A_2 = إجمالي الموجودات الحالية.

A_1 = إجمالي الموجودات السابقة.

4 - الجانب التطبيقي

4-1- التحليل المالي

4-1-1- التحليل المالي للقدرة الإدارية:-

يشـير جـدول (3) أدنـاه، الـى القـيم السـنوية والمعـدل العـام للمـدخلات المتمثلـة ب (القـروض والتكـاليف)، والمخرجـات المتمثلـة ب (الإيـرادات). وقـيم (DEA) للمصـارف عينـة البحـث للمـدة (2006-2020). إذ بلـغ المعـدل العـام لقروضـها (1,045,897) (مليـون دينـار) لإجمـالي مـدة البحـث. كمـا لـوحظ إن القـروض ترتفـع

بمقدار (101,053) (مليون دينار) سنويًا[1] متخطية بذلك معدلها العام. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للقروض (124,565)، (1,666,529) (مليون دينار) خلال عام (2008)، (2015) على التوالي. أما المعدل العام لتكاليفها فقد بلغ (165,377) (مليون دينار) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن التكاليف تتعرض الى إرتفاع بمقدار (7,516) (مليون دينار) سنويًا[1]. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للتكاليف (47,100)، (285,353) (مليون دينار) خلال عام (2006)، (2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لإيراداتها (266,963) (مليون دينار) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن الإيرادات تحقق إرتفاعًا بمقدار (3,755) (مليون دينار) سنويًا[1]. في حين بلغت أدنى وأعلى المبالغ للإيرادات (73,745)، (541,541) (مليون دينار) خلال عام (2006)، (2013) على التوالي. وبالتالي بلغ المعدل العام لمؤشر (DEA) (0.2383) لإجمالي مدة البحث. كما لوحظ إن مؤشر (DEA) يعاني إنخفاضًا ملحوظًا بمقدار (-0.035) درجة سنويًا[1]. في حين بلغت أدنى القيم لمؤشر (DEA) خلال عام (2019) بمقدار (0.064) درجة، وهي أصغر من (1) مما يدل على إن المصارف تعاني من مستويات قدرة إدارية منخفضة أوبالأحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت أعلى درجة لهُ خلال عام (2008) بمقدار (1) درجة، مشيرةً الى إن المصارف قد حققت مستوياتٍ تامة للقدرة الإدارية خلال ذلك العام.

جدول (3) يوضح قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

إجمالي المصارف عينة البحث للمدة (2006-2020) (الف دينار)				
السنة	المدخلات		المخرجات	%(DEA)
	(القروض)	(التكاليف)	(الإيرادات)	
2006	233,196,000	47,100,316	73,745,046	0.182
2007	152,945,732	75,945,925	163,935,851	0.617
2008	124,565,738	115,254,080	216,497,184	1.000
2009	340,930,240	117,321,075	197,299,881	0.333
2010	717,927,123	128,527,003	219,319,727	0.176
2011	1,030,553,407	161,894,966	300,403,379	0.168
2012	1,616,700,172	200,988,398	443,109,602	0.158
2013	1,659,874,962	249,520,345	541,541,702	0.188
2014	1,581,334,276	260,313,996	430,974,091	0.157
2015	1,666,529,679	285,353,321	370,151,296	0.128
2016	1,223,408,649	206,856,059	304,712,643	0.143
2017	1,134,461,903	196,373,125	232,479,700	0.118
2018	1,266,119,368	147,928,520	154,881,326	0.070
2019	1,369,233,876	141,845,614	152,651,757	0.064
2020	1,570,679,717	145,436,607	202,745,687	0.074
المعدل	1,045,897,389	165,377,290	266,963,258	0.2383

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث بإستخدام برنامج (Excel2010)

وعليهِ:- نرفض الفرضية الأولى ونقبل فرضية **(لا تمتلك إدارات المصارف عينة البحث مستوياتٍ تامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة).**

[1] **إستخدمت معادلة الإنحدار الخطي البسيط لتحديد مقدار الميل الحاصل في (التكاليف والقروض، الإيرادات، (DEA)) من خلال إعتبار (السنوات المتغير المستقل، قيم (التكاليف والقروض، الإيرادات، (DEA) المتغير التابع) $Y = \alpha + \beta X$.**

4-1-2- التحليل المالي لتنويع الائتمان:-

يشير جدول (4) أدناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث لكل قطاع من القطاعات الإقتصادية المختلفة، وقيم مؤشر (HHI) خلال سنوات البحث للمدة (2006_2020). إذ بلغ المعدل العام لمؤشر (HHI) (2882) لإجمالي مدة البحث ومن الملاحظ إنه أكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابلهُ تنويع منخفض أومعدوم للقروض خلال مدة البحث. في حين بلغت أعلى قيمة للمؤشر (4206) عام (2007) وهي أكبر من (1800) مشيرةً أيضًا الى وجود تركيز تام يقابلهُ تنويع معدوم للقروض، فقد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصارف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الأفراد) بشكلٍ كبير وبنسبة (61.84%) من إجمالي نسب قروضها الممنوحة للقطاعات الإقتصادية المتبقية والبالغة (38.16%). وفي المقابل بلغت أدنى درجة لذات المؤشر (2152) عام (2015)، لتشير مجددًا الى وجود تركيزًا مرتفعًا نسبيًا يقابلهُ تنويعًا منخفضًا للقروض لأن قيمة المؤشر لا تزال أكبر من (1800) وقد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصارف على قروض قطاع (الأفراد) بشكل كبير وبنسبةٍ تبلغ (25.81%) من إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (22.63%)، تليها نسبة قروض القطاع الخدمي (21.90%)، لتأتي بعدها نسبة قروض قطاع الأعمال (21.51%). في حين كانت نسب القطاعات الإقتصادية الأخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيًا من إجمالي نسب القروض للمدة (2006_2020).

جدول (4) حجم التعرض النسبي وقيم مؤشر (HHI) للمصارف عينة البحث للمدة (2006_2020)%

السنة	حجم التعرض النسبي للقطاعات الإقتصادية r %(المصارف عينة البحث							HHI
	تشييد وبناء	صناعي	زراعي	تجاري	خدمي	أفراد	أعمال	
2006	6.55	34.12	0.28	9.29	2.06	45.45	2.24	3369
2007	7.01	3.75	0.23	15.71	4.04	61.84	7.41	4206
2008	6.67	4.33	0.81	17.39	5.40	55.49	9.92	3573
2009	11.68	1.70	0.40	17.05	6.73	52.82	9.62	3358
2010	2.65	16.27	0.35	15.04	6.76	51.45	7.48	3247
2011	5.31	8.22	0.53	26.27	14.83	38.25	6.59	2512
2012	10.19	1.65	0.71	34.62	11.44	35.18	6.21	2713
2013	6.45	1.84	0.95	35.86	11.51	37.89	5.49	2930
2014	3.95	5.01	0.59	36.15	11.38	32.81	10.12	2656
2015	3.25	4.53	0.37	22.63	21.90	25.81	21.51	2152
2016	3.08	2.93	1.71	33.29	12.46	20.33	26.20	2384
2017	2.18	1.93	4.13	39.75	4.62	26.33	21.07	2764
2018	9.47	4.66	3.13	24.71	2.98	30.38	24.66	2272
2019	9.69	4.46	2.38	16.99	3.00	28.63	34.84	2451
2020	8.12	3.12	0.81	22.34	2.85	24.89	37.87	2637
المعدل	6.42	6.57	1.16	24.47	8.13	37.84	15.42	2882

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث بإستخدام برنامج (Excel2010)

وعليه:- نرفض الفرضية الثانية ونقبل فرضية **(تتوجه المصارف عينة البحث الى تركيز الائتمان)**.

4-1-3- التحليل المالي للحجم:-

يشير جدول (5) أدناه، الى (إجمالي الموجودات)، ومؤشر قياس (الحجم) المشار له بالرمز (S_{it}) للمصارف عينة البحث خلال سنوات البحث للمدة (2006-2020). إذ بلغ متوسط مؤشر (S_{it}) لإجمالي مدة البحث (22.19) وهي نسبة عالية نسبيًا، كما إن متوسط إجمالي موجودات المصارف أكبر من (3 مليار دينار) مما

قد يدل على إن المصارف مصنفة ضمن المصارف الكبيرة الحجم. في حين كانت أعلى درجة للمؤشر عام (2020) بمقدار (22.77) مشيرةً الى زيادة حجمها الذي قد يعود الى إرتفاع قيم الموجودات البالغة (7,733,426) (مليون دينار) لذلك العام. وفي المقابل كانت أدنى درجةٍ لهُ عام (2006) بمقدار (20.87) مشيرةً الى أن المصارف لا تزال محافظًة على تصنيفها ضمن المصارف الكبيرة بالرغم من إنخفاض قيم الموجودات الى (1,032,038) (مليون دينار) لذلك العام.

جدول (5) يوضح قيم الموجودات، مؤشر قياس الحجم للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

إجمالي مصارف البحث للمدة من (2006-2020)		
Sit	الموجودات (الف دينار)	السنة
	1,032,038,933	
20.87	1,161,833,902	2005-2006
21.19	1,592,933,836	2,007.00
21.54	2,269,391,305	2,008.00
21.74	2,764,703,387	2,009.00
21.95	3,414,975,629	2,010.00
22.07	3,849,004,834	2,011.00
22.47	5,745,061,124	2,012.00
22.72	7,342,192,496	2,013.00
22.70	7,229,924,072	2,014.00
22.58	6,402,314,961	2,015.00
22.51	5,979,710,870	2,016.00
22.50	5,890,122,080	2,017.00
22.53	6,111,532,037	2,018.00
22.72	7,328,608,737	2,019.00
22.77	7,733,426,061	2,020.00
22.19	4,987,715,689	المعدل

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث بإستخدام برنامج (Excel2010)

4-1-4- التحليل المالي للنمو:-

يشير جدول (6) أدناه، الى (إجمالي الموجودات)، ومؤشر قياس (النمو) المشار له بالرمز (G_{it}) للمصارف عينة البحث خلال سنوات البحث للمدة (2006-2020). إذ بلغ المعدل العام لمؤشر قياس النمو (G_{it}) (15.69%) لإجمالي مدة البحث مما يشير الى إن المصارف عينة البحث تحقق مستويات تغيير إيجابية دالة على زيادة النمو. في حين بلغت أعلى نسبة للمؤشر (49.26%) عام (2012) مشيرة الى زيادة في مستويات النمو المنسوبة الى الزيادة الحاصلة في قيم الموجودات لذلك العام مقارنةً بالعام السابق لهُ والبالغ (1,896,056) (مليون دينار). وفي المقابل بلغت أدنى نسبة للمؤشر (-11.45 %) عام (2015) مشيرةً الى تراجع مستويات النمو المنسوبة الى الإنخفاض الحاصل في قيم الموجودات لذلك العام مقارنة بالعام السابق لهُ والبالغ (-827,609) (مليون دينار).

جدول (6) يوضح قيم الموجودات، مؤشر قياس النمو للمصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)

إجمالي المصارف عينة البحث للمدة (2006-2020)		
%Git	الموجودات (الف دينار)	السنة
	1,032,038,933	2005-2006
12.58	1,161,833,902	2007
37.11	1,592,933,836	2008
42.47	2,269,391,305	2009
21.83	2,764,703,387	2010
23.52	3,414,975,629	2011
12.71	3,849,004,834	2012
49.26	5,745,061,124	2013
27.80	7,342,192,496	2014
-1.53	7,229,924,072	2015
-11.45	6,402,314,961	2016
-6.60	5,979,710,870	2017
-1.50	5,890,122,080	2018
3.76	6,111,532,037	2019
19.91	7,328,608,737	2020
5.52	7,733,426,061	المعدل
15.69	4,987,715,689	

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة البحث بإستخدام برنامج (Excel2010)

4-2- التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

نصت الفرضية الثالثة على **(لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف في تنويع الائتمان عبر محددي الحجم والنمو).**

تكونت الفرضية الثالثة من ثلاث متغيرات وإختبرت من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية بإستخدام برنامج (SmartPLS.v.3) لتحديد مسار ومقدار علاقة التاثير الكلي (المباشر، غير المباشر) بين المتغير المستقل (القدرة الإدارية للمصارف X) والمتغير التابع (تنويع الائتمان Z) عبر المتغير الوسيط ({الحجم، النمو} Y)، كما يلي:-

4-2-1- التاثير المباشر:-

يشير جدول (7) أدناه، الى علاقة التاثيرالمباشر بين القدرة الأدارية (X)، وتنويع الائتمان (Z)، و{الحجم، النمو} (Y) كما هو موضح في الشكل (1). فقد كان التأثير المباشر بين القدرة الإدارية (X) وتنويع الائتمان (Z) عبارة عن علاقة خطية إيجابية، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سيزداد تحسين تنويع الائتمان بمقدار (0.228) وحدة والعكس صحيح، فضلًا على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (0.988) وهي أصغر من (1.746) وغيردالة معنويًا. بينما كان التأثير المباشر بين القدرة الإدارية (X) و{الحجم، النمو} (Y) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سينخفض {الحجم، النمو} (Y) بمقدار (-0.700) وحدة والعكس صحيح، فضلًا على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.128) وهي أصغر من (1.746) وغير دالة معنويا. بالمقابل كان التأثير المباشر بين {الحجم، النمو} (Y) وتنويع الائتمان (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة {الحجم، النمو} (Y) وحدة واحدة سينخفض تحسين تنويع الائتمان بمقدار (-0.710) وحدة والعكس صحيح، فضلًا على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.118) وهي أصغر من (1.746) وغير دالة معنويا.

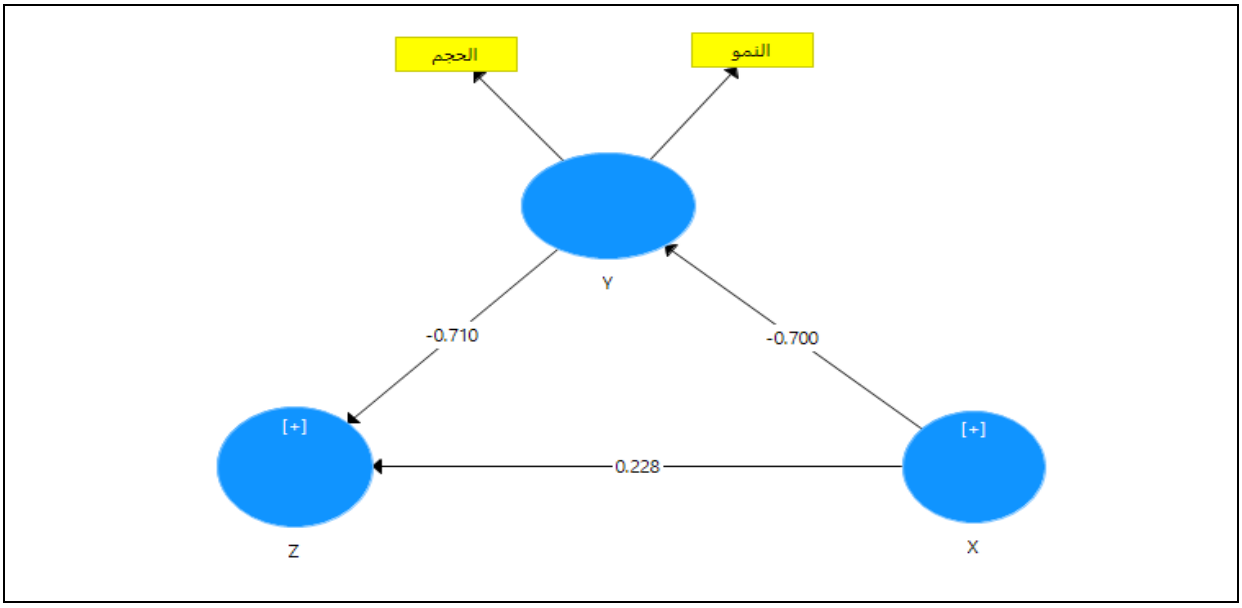

شكل (1) يوضح مسارعلاقة التاثيرالمباشربين القدرة الإدارية (X) للمصارف عينة البحث وتنويع الائتمان (Z) و{الحجم، النمو} (Y) المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

ISSN: 2618-0278 Vol. 5No. 16 December 2023

جدول (7) يوضح قيم علاقة التاثير المباشر بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X) وتنويع الائتمان (Z) و{الحجم، النمو} (Y)

التاثير المباشر	معامل التقدير	متوسط العينة	الخطأ المعياري	قيم الثقة الحرجة (t)	قيم المعنوية (p)
Z ← X	0.228	0.277	0.231	0.988	0.324
Y ← X	-0.700	-0.412	0.621	1.1 28	0.260
Z ← Y	- 0.710	- 0.297	0.635	1.118	0.264

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على نتائج الشكل (1)

4-2-2- التاثير غير المباشر:-

يشير جدول (8) أدناه، الى علاقة التاثيرغير المباشر بين القدرة الأدارية (X)، وتنويع الائتمان (Z)، عبر محددي {الحجم، النمو} (Y) كما هو موضح في الشكل (2). فقد كان التأثير غير المباشر بين القدرة الإدارية (X) وتنويع الائتمان (Z) عبارة عن علاقة خطية إيجابية، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سيزداد تحسين تنويع الائتمان بمقدار (0.497) وحدة والعكس صحيح، فضلًا على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.789) وهي أكبر من (1.746) ودالة عند 5%.

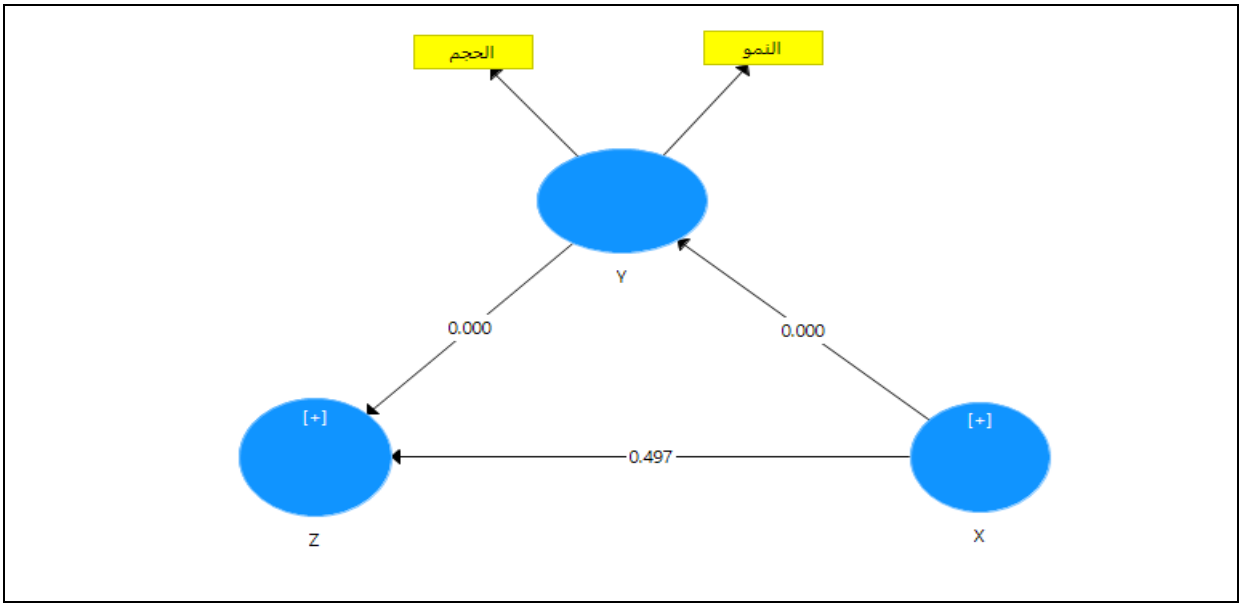

شكل (2) يوضح مسارعلاقة التاثير غير المباشر بين القدرة الإدارية (X) للمصارف عينة البحث وتنويع الائتمان (Z) عبر محددي{الحجم، النمو} (Y) المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

جدول (8) يوضح قيم علاقة التاثير غير المباشر بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X) وتنويع الائتمان (Z) عبر محددي {الحجم، النمو} (Y)

التاثير غير المباشر	معامل التقدير	متوسط العينة	الخطأ المعياري	قيم الثقة الحرجة (t)	قيم المعنوية (p)
Z ← X	0.497	0.491	0.178	2.789	0.005

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على نتائج الشكل (2)

4-2-3- التاثير الكلي:-

يشير جدول (9) أدناه، الى علاقة التاثير الكلي بين القدرة الأدارية (X)، وتنويع الائتمان (Z)، عبر محددي ({الحجم، النمو} Y) كما هو موضح في الشكل (3).فقد كان التأثير الكلي بين القدرة الإدارية (X) و({الحجم، النمو} Y) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سينخفض ({الحجم، النمو} Y) بمقدار (0.700-) وحدة والعكس صحيح، فضلًا على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.128) وهي أصغر من (1.746) وغير دالة معنويا. بينما كان التأثير الكلي بين القدرة الإدارية (X) وتنويع الائتمان (Z) عبارة عن علاقة خطية إيجابية، فعند زيادة القدرة الإدارية وحدة واحدة سيزداد تحسين تنويع الائتمان بمقدار (0.725) وحدة والعكس صحيح، فضلًا على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (7.228) وهي أكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التأثير الكلي بين ({الحجم، النمو} Y) وتنويع الائتمان (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة ({الحجم، النمو} Y) وحدة واحدة سينخفض تحسين تنويع الائتمان بمقدار (-0.710) وحدة والعكس صحيح، فضلًا على إن القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.118) وهي أصغر من (1.746) وغيردالة معنويا.

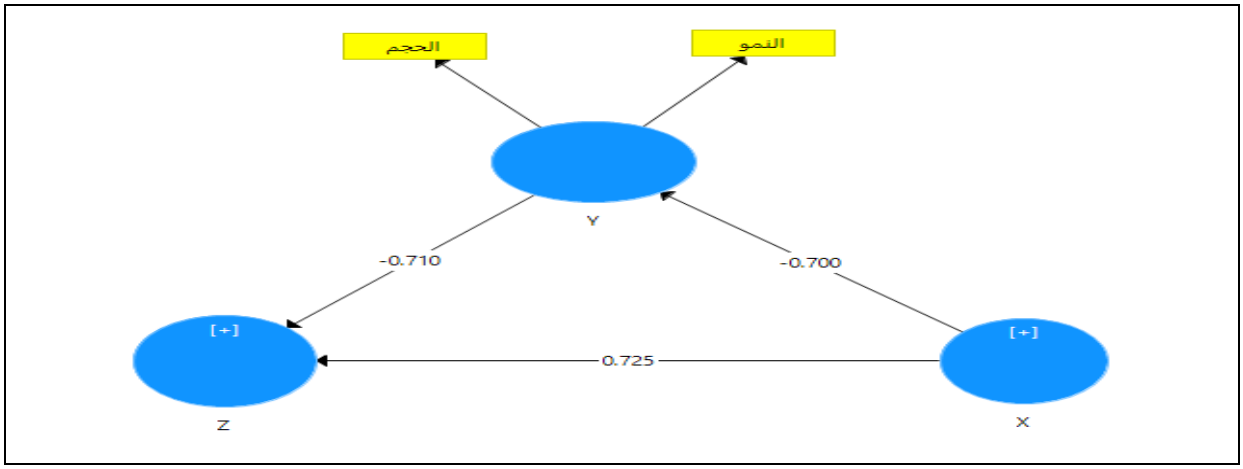

شكل (3) يوضح مسارعلاقة التاثير الكلي بين القدرة الإدارية للمصارف عينة البحث (X) وتنويع الائتمان (Z) عبر محددي ({الحجم، النمو} Y) المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

ISSN: 2618-0278 Vol. 5No. 16 December 2023

جدول (9) يوضح قيم علاقة التاثير الكلي بين القدرة الإدارية (X) للمصارف عينة البحث وتنويع الائتمان (Z) عبر محددي ({الحجم، النمو} (Y

التاثيرالكلي	معامل التقدير	متوسط العينة	الخطأ المعياري	قيم الثقة الحرجة (t)	قيم المعنوية (p)
Y ← X	-0.700	-0.412	0.621	1.128	0.260
Z ← X	0.725	0.768	0.100	7.228	0.000
Z ← Y	-0.710	-0.297	0.635	1.118	0.264

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على نتائج الشكل (3)

4-2-4- معامل التفسير (R^2):-

بلغ معامل التفسير في الجدول (10) أدناه (0.490)، وهذا يدل على إن التغييرات في قيمة القدرة الإدارية (X) تفسر ما نسبتهُ (49%) من التغييرات الحاصلة في ({الحجم، النمو} Y)، أما النسبة المتبقية والبالغة (51%) فتعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة في إنموذج البحث. كما بلغ معامل التفسير (0.783)، وهذا يدل على إن التغييرات في قيمة القدرة الإدارية (X) تفسر ما نسبتهُ (78.3%) من التغييرات الحاصلة في تنويع الائتمان (Z)، أما النسبة المتبقية والبالغة (21.7%) فتعود لتأثير متغيرات أخرى غير داخلة في إنموذج البحث.

جدول (10) يوضح قيم معامل تفسير العلاقات بين متغيرات البحث

المتغير	معامل التفسير (R^2)
({الحجم، النمو} Y)	0.490
تنويع الائتمان (Z)	0.783

المصدر إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

الى هنا أكدت جميع النتائج السابقة على وجود تأثير كلي (مباشر وغير مباشر) للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في تنويع الائتمان، عبر محددي ({الحجم، النمو} Y) .

<u>وعليه:-</u> سنقوم برفض الفرضية الثالثة ونقبل فرضية **(يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في تنويع الائتمان عبر محددي الحجم والنمو).**

5 - الإستنتاجات والتوصيات

5-1- الإستنتاجات:-

تمخض عن البحث جملة من النتائج الهامة ذات محتوًا مركبًا أكاديميًا وميدانيًا كما يلي:-

5-1-1- تبين من خلال التحليل المالي إن المصارف عينة البحث تعاني من إنعدام المستويات التامة للقدرة الإدارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة، خاصة في السنوات الأخيرة من مدة البحث.

2-1-5- اتضح من خلال التحليل المالي للمدخلات إن المصارف تواجه إرتفاع سنوي في معدلات القروض والتكاليف، مما جعل مبلغ المدخلات في تزايد. بينما شهدت المخرجات ارتفاع طفيف في الإيرادات مقارنة بالمبالغ الكبيرة التي إرتفعت بها المدخلات لذات المدة.

3-1-5- اشار التحليل المالي إن المصارف تتوجه نحو تركيز الائتمان على قطاعاتٍ محدودة، خاصة قطاع (الأفراد) مقارنة بنسب القروض الممنوحة الى باقي القطاعات الإقتصادية وبشكلٍ متفاوت إذ شمل ذلك التركيز إجمالي مدة البحث (2006-2020).

4-1-5- جاء في التحليل المالي لـ (الحجم، النمو، التوظيف) ان المصارف عينة البحث تتمتع بحجوم كبيرة نسبة الى مقدار الموجودات التي تحتفظ بها، وتحقق نسب نمو ايجابية خلال اغلب سنوات البحث.

5-1-5- توصل التحليل الإحصائي الى إن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرة الإدارية للمصارف عينة البحث في تنويع الائتمان عبر محددات الحجم والنمو.

2-5- التوصيات:

توصل البحث الى عددٍ من التوصيات الهامة بالنسبة للقطاع المصرفي العام بشكلٍ عام وقطاع المصارف عينة البحث بشكلٍ خاص كما يلي:_

1-2-5- تشديد المصارف على دعم آليات وبرامج بناء وتطوير الخبرات الإدارية، وجذب الخبراء والمستشارين الأجانب وتسنيمهم مناصب ذات أهمية في سلم الهيكل الإداري لضمان رفع مستويات القدرة الإدارية المتدنية الذي لوحظ لدى المصارف عينة البحث.

2-2-5- حث المصارف على الموازنة بين عوائد ومخاطرة القروض الممنوحة، للتمكن من تخفيض مبالغ مخصص خسائر القروض الى المستويات المقبولة، لتظفر بمستويات معتدلة من الزيادة السنوية في مبالغ القروض الممنوحة ضمن الأهداف المرسومة. مع الإشادة بإستخدام إقتصاديات الحجم والنطاق وتقليل التكاليف الثابتة لضمان تدنية التكاليف قدر المستطاع، لتحجيم مستويات الزيادة السنوية في مبالغ التكاليف وحصرها ضمن النطاق المخصص لها.

3-2-5- إهتمام المصارف بتعظيم الإيرادات من خلال تنويع الخدمات المصرفية المقدمة وإستحداث خدمات جديدة، أوإبتكار خدمات إضافية لنفس خطوط الإنتاج الحالية و زيادة إنتشارها من خلال الهيمنة الرقمية، لضمان حصاد أوفر في مبالغ الإيرادات المتحققة مقارنة بالمبالغ المتوقعه ضمن الأهداف المرسومة.

4-2-5- توعية المصارف على إنتهاج منهج تنويع الائتمان لعدد من القطاعات الإقتصادية المختلفة، لضمان تحقيق إقتصاديات الحجم والنطاق ونشر المخاطرة على أصغر حيز ممكن من الخسائر، مما يضمن التعرض النسبي الأدنى لضرر الائتمان المتعثر.

5-2-5- وأخيرًا يتوجب على المصارف رفع مستويات القدرة الإدارية لبلوغ الحدود المعيارية المخصصة لها، لما لها من آثار إيجابية على تنويع الائتمان، وتوسيع نطاق أحجامها من خلال إقتصاديات الحجم، والمحافظة على نسب التغيير الإيجابية لمستويات النمو السنوية.

6- Almasadir

6-1- Reports and Official documents:

6-1-1- Financial reports of the Bank of Baghdad for the period (2006-2020).

6-1-2- Financial reports of the Iraqi Investment Bank for the period (2006-2020).

6-1-3- Financial reports of the Middle East Bank for the period (2006-2020).

6-1-4- Financial reports of the National Bank of Iraq for the period (2006-2020).

6-1-5- Financial reports of Al Khaleej Commercial Bank for the period (2006-2020).

6-1-6- Financial reports of the Mosul Bank for Development and Investment for the period (2006-2020).

6-1-7-Financial reports of the Northern Bank for Finance and Investment for the period (2006-2020).

6-1-8- Financial reports of Al-Mansour Bank for Finance and Investment for the period (2006-2020).

6-2- Foreign references:

6-2-1- Books:-

6-2-1-1- Dosi, Giovanni, R. Nelson, Richard & Winter, Sidney, "The Nature and Dynamics of Organizational Capabilities", Published to Oxford Scholarship Online, 2000.

6-2-1-2- Helfat, Constance, A.Peteraf, Margary & G.Winter, Sidney, "Dynamic capabilities: Understanding strategic change in organizations", Blackwell, 1st ed, 2007.

6-2-1-3- Howlett, Michael, "Designing public policies : principles and instruments", Routledge,2nd ed, 2019.

6-2-1-4- Koch, Timoty w. & Macdonald, Scott S., "Bank management", 8th ed, Cengage learning, 2015.

6-2-1-5- Mishkin, Frederic S., "The economics of money , banking and financial markets", 8th ed, The addition _ Wesley, 2007.

6-2-1-6- Rose, Hudgins, "Banke management and financial services", 7th ed, The Mcgraw _ Hill companies, 2008.

6-2-1-7- Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon, "Financial institutions management : Arisk management approach", 4th ed, Megraw Hill companies, Boston, 2003.

6-2-2- Research and Articles:-

6-2-2-1- Ashraf, Badar Nadeem & Shen, Yinjie, " Economic policy uncertainty and banks' loan pricing", Journal of financial stability, Vol_44, No_1, 2019.

6-2-2-2- Ayyildiz, Ertugrul, Gumus, Aler Taskin & Erken, Merve, "Individual Credit ranking by an integrated interval type-2 trapezoidal fuzzy Electre methodology", Springer-verlag Gmbh Germany, Part of sipringer Nature, Vol_20, No_1, 2020.

6-2-2-3- Batten, Jonathan & Vo, Xuan Vinh, "Determinants of bank profitability- evidence from Vietnam", Emerging markets finance and trade, Vol_55, No_6, 2019.

6-2-2-4- Berger N., Allen, Irresberger, Felix & Roman A., Raluca, "Bank size and household financial sentiment: Surprising evidence from university of Michigan surveys of consumers", Journal of money, credit and banking, Vol_52, No_s1, 2020.

6-2-2-5- Caiden E., Gerald, "Development, Administrative Capacity and Administrative Reform", International review of administrative sciences, Vol_39 , No_4 ,1973.

6-2-2-6- Cakar, Tarik, Koker, Rasit & Narin, Muhammed Ali, "Nevrotic Fuzzy-Data-Envelopment Analysis to forecast efficiency of bank branches", TEM journal, Vol_10, No_4, 2021.

6-2-2-7- Davis-Cooper, Gloria, "Capacity building and development outcomes in two English-Caribbean countries", GSTF journal of psychology, Vol_1, No_1, 2014.

6-2-2-8- Demerjian, Peter, Lev, Baruch & Mcvay, Sarah, "Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests", Management science, Vol_58, No_07, 2012.

6-2-2-9- Fanso T., Kolapo, Kolade R., Ayeni & Ojo M., Oke, "Credit risk and commercial banks' performance in Nigeria: Apanal model approach", Australian journal of business and management research, Vol_2, No_2, 2012.

6-2-2-10- Hughes P., Joseph & Mester J., Loretta, "Who said large banks don't experience scale economies? Evidence from a risk-return-driven cost function", Journal of financial intermediation, Vol_22, No_1, 2013.

6-2-2-11- Iosifidi, Maria, Panopoulou, Ekaterini & Tsoumas, Chris, "Mortgage loan demand and banks' operational efficiency", Journal of financial stability, Vol_53, N0_1, 2021.

6-2-2-12- Kaaya, Indiael & Pastory, Dickson, "Credit risk and commercial banks performance in Tunzania ; A panel data analysis", Research journal of finance and accounting, Vol_4, No_16, 2013.

6-2-2-13- Kobagashi, Ayami Tanaka & Bremer, Marc, "Lessons from mergers and acquisitions of regional banks in Japan: What does the stock market think?", Journal of the Japanese and international economies, 2022.

6-2-2-14- Krasniqi, Besnik A. & Mustafa, Muhamet, "Small firm growth in a post-conflict environment: The role of human capital, institutional quality, and managerial capacities", International entrepreneurship and management journal, Vol_12, No_4, 2016.

6-2-2-15- Phan,Nghi, "Managerial ability,managerial incentives and firm performance",Economics and business, Vol-8, No-4, 2021.

6-2-2-16- Pritchett ,Lant ,Woolcock ,Michael & Andrews ,Matt , " Looking Like a State: Techniques of Persistent Failure in State Capability for Implementation",The journal of development studies , Vol_49 , No_1 , 2013.

6-2-2-17- Sakawa, Hideaki, Watanabel, Naoki, Sasaki, Hitoshi & Tanahashi, Noriko, "Bank valuation and size: Evidence from Japan", Pacific-Basin finance journal, Vol_63, No_1, 2020.

6-2-2-18- Thampy, Ashok & Tiwary, Mrityunjay K., "Local banking and manufacturing growth: Evidence from India", IIMB mamagement review, Vol_33, No_2, 2021.

6-2-3- Reports and Periodicals:-

6-2-3-1- Cingolani, Luciana & Fazekas, Mihaly, "Administrative capacities that matter: Organisational drivers of public procurement competitiveness in 32 European countries", DIGIWHIST, 2017.

6-2-3-2- Curtis, Glenn & Brock, Thomas, "Understanding different loan types", Personal finance loan basics, 2021.

6-2-3-3- Gelman, Michael, Goldstein, Itay & Mackinlay, Andrew, "Bank diversification and lending resiliency", 2021.

6-2-3-4- Pucher, Jurgen & Martinos, Haris, "Administrative capacity of local and regional authorities: Opportunities and challenges for structural reforms and a more effective European economic governance", European Union, 2018.

6-2-3-5- Tabak, Benjamin M., Fazio, Dimas M. & Cajueiro, Daniel O., "The effects of loan portfolio concentration on Brazilian bank's return and risk", Working paper series 215, 2010.